

ثنائية الدال والمدلول

لما كان نوع الإنسان في أكثر حاجة من جميع الحيوانات لأن غيره قد يستقل بنفسه عن جنسه، أما الإنسان فمطبوع على الافتقار على جنسه في الاستعانة فهو ضفة لازمة لطبعه وخلقه قائمة في جوهره؛ لذا فإن أهم وظائف اللغة نقل فكرة ما من شخص لآخر، وقد توجد طرق مختلفة لتوصيل الفكرة كبعض الحركات والإشارات والإيحاءات وغيرها من الوسائل المعروفة، إلا أن اللغة تبقى الوسيلة الوحيدة القادرة على إبلاغ الفكرة من المتحدث إلى السامع مع سهولة ويسر وبسرعة فائقة.

لأنها هي أقدر الوسائل على التبليغ والتوصيل، يقول في ذلك عبد السلام المسدي: "اللغة هي مجموعة من العلاقات الثنائية القائمة بين جملة العلامات المكونة لرصيد اللغة ذاتها، وعندئذ نستطيع أيضًا ما دأب عليه اللسانيون من تعريف العلامة بأنها تشكّل لا يستمد قيمته ولا دلالته من ذاته، وإنما يستمدّها من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى" هذه الثنائية هي الأساس الذي تركز عليه اللغة في تشكّلها ضمن نظام الكلّي العام.

إذا تقرّر هذا فاللغة في الدلالة على ذلك أفيد أي أكثر فائدة من غيرها، لأن اللفظ يقع على المعدوم والموجود والحاضر والحسي والمعنوي وأسير لخفتها، وقد مرّ معنا في تقسيمنا للدلالة إلى تقسيمات عدة فما يهتمنا منها هو أنها في مقابل الدلالة اللسانية والغير اللسانية لكن الأهم منها هو الدلالة اللسانية التي "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول" من هذا ندرك أن العلامة اللسانية هي ثنائية مكونة من اللفظ والمعنى أي الدال والمدلول، فاللفظ هو دليل المعنى وهو ما يطلق عليه بالوضع*، والمراد منه جعله متهيئاً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم له على وجه مخصوص كتسمية الولد زيداً، وعرفه بعضهم بأنه تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أطلق عليه الأول فهم منه الثاني، فالدال عند تلفظه يكون محمّلاً بدلالة يؤدّيها، لذا اعتبر هو الطريق الموصل للمعنى، فهما لا ينفكان عن بعضهما، وهما كوجهي العملة الواحدة.

دي سوسير في كتابه "علم اللغة العام" كان حديث مستفيض عن ثنائية الدال والمدلول، حيث أطلق عليهما مصطلح الدليل اللساني وأنهما وجهي العملية الدلالية "فالدال هو القيمة الصّوتية أو الصورة الأكوستيكية، أما المدلول فهو المحتوى الذهني أو الفكري"

الدّال والمدلول لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، فالدّال صوتي مادّي، والمدلول مجرد ذهني موجود في الفكر؛ من خلال هذا جاء علم الدّلالة على "أساس تحديد العلاقة بين الدّال والمدلول، وهي علاقة لا يمكن ضبطها إلا إذا تعرّفنا على طبيعة الدّال والمدلول وخواصهما" علم الدّلالة أخذ على عاتقه قضية الدّال والمدلول والتعرّف على طبيعتهما لأنهما جوهر العملية التواصلية.

اختلفت الآراء وتباينت حول العلاقة بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول، نتج عن هذا التباين رأيين لأنّ البحث لم يتوقف عند علماء العربية القدامى إذ امتد البحث إلى الكشف عن جوانب أخرى من البحث اللغوي الدلالي كالعلاقة بين الدال والمدلول التي كان القدماء يعبرون عنها بالمناسبة بين اللفظ ومدلوله وعلاقة الألفاظ بالصّور الذهنية، فيكون الصّراع اللغوي أنتج تياران كلّ له تابعيه وقائلين به، تيار ينتصر للعلاقة الاعتبارية الغير مُعلّلة، وتيار آخر ينتصر للعلاقة الطبيعية القائمة على الصورة الصوتية، وكلاهما محصّلة تموضع فكري.